مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد العدد (٤٨) – أكتوبر ٢٠٢٤م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٥٣١٩ - ٢٠٩٠ الترقيم الدولي للنسخة الالكترونية: ٣٢٦٨-٢٦٨٢
الموقع الالكترونى : website : https://jftp.journals.ekb.eg

جهود المملكة العربية السعودية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني لدي المواطنين والمقيمين بالمملكة

أ.د.أنوار حماد محسن الرشيدي
كلية التربية – جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية – الخرج
a.alrashidi@psau.edu.sa

أ.د.خالد أحمد عبد العال إبراهيم
كلية التربية – جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية – الخرج
Ka.ibrahim@psau.edu.sa

أ.د.محمد علي محمد قاسم
كلية التربية – جامعة الوادي الجديد
جمهورية مصر العربية– الوادي الجديد
Moh_ali85@edu.nvu.edu.eg

تاريـــخ استلام البحـث : ١٨ / ٩ /٢٠٢٤ م
تاريـــخ قبول البحـث : ١ / ١٠ /٢٠٢٤م

DOI: 10.21608/jftp.2024.323845.1431

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى رصد جهود المملكة العربية السعودية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الانساني لدي المواطنين والمقيمين بالمملكة العربية السعودية، ولتحقق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الاستبانة والمقابلات المنظمة مع عدد (٥٣٥١) من العاملين بالقطاعات الحكومية المختلفة والمنظمات الإنسانية بالمملكة العربية السعودية ، وتكونت الاستبانة من (٣١) عبارة موزعة على خمس محاور. وأسفرت نتائج البحث عن الآتي: إن المملكة العربية السعودية تعمل بجد لتعزيز ونشر القانون الدولي الإنساني من خلال عدة جهود، من أبرزها: تقدم هيئات حقوق الإنسان الحكومية ورش عمل ودورات تدريبية، مما يساهم في رفع مستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني، كما توفر المنصات الحكومية مواد تدريبية إلكترونية، لكنها تحتاج إلى مزيد من التفاعل لضمان التأثير. برامج التدريب المشتركة بين الجهات العسكرية والمنظمات الإنسانية تساهم في فهم وتطبيق القانون الدولي الإنساني في المجال العسكري بشكل واضح. المناهج التعليمية في السعودية لا تحتوي على مقررات مستقلة أو معالجة عميقة لمواثيق القانون الدولي الإنساني. الأمثلة العملية لتطبيقات القانون الدولي الإنساني في المناهج محدودة وغير كافية لتعزيز الفهم العميق. وبذلك هناك بعض الجهود لتضمين مبادئ القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية، لكنها غير كافية في معظم المراحل الدراسية. وقد اقترح البحث عدد من الاستراتيجيات والتوصيات لزيادة فاعلية جهود المملكة في نشر مواثيق القانون الدولي الانساني.

الكلمات المفتاحية : جهود المملكة العربية السعودية – مواثيق – القانون الدولي الإنساني.

The efforts of the Kingdom of Saudi Arabia to enhance awareness of international humanitarian law conventions among citizens and residents of the Kingdom

ABSTRACT

The current research aims to monitor the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in promoting awareness of international humanitarian law among citizens and residents of the Kingdom. To achieve this objective, the research adopted a descriptive analytical approach and relied on a questionnaire and organized interviews with (5351) employees from various government sectors and humanitarian organizations in Saudi Arabia. The questionnaire consisted of (31) statements distributed across five axes. The research results indicated that the Kingdom of Saudi Arabia is diligently working to promote and disseminate international humanitarian law through several efforts, the most notable of which include: government human rights bodies conducting workshops and training courses that contribute to raising awareness of international humanitarian law. Additionally, government platforms provide electronic training materials, although they require more interaction to ensure effectiveness. Joint training programs between military entities and humanitarian organizations contribute to a clear understanding and application of international humanitarian law in military contexts. However, the educational curricula in Saudi Arabia do not contain independent courses or in-depth treatment of international humanitarian law. Practical examples of international humanitarian law applications in curricula are limited and insufficient to enhance deep understanding. While there are some efforts to incorporate the principles of international humanitarian law into educational curricula, these efforts are inadequate at most educational stages. The research proposed several strategies and recommendations to increase the effectiveness of the Kingdom's efforts in disseminating international humanitarian law.

Keywords: Efforts of the Kingdom of Saudi Arabia – conventions - International Humanitarian Law.

مقدمة

في هذه الفترة التي تتسم بالتغيرات السريعة والاضطرابات المستمرة التي يشهدها العالم، تتجلى أهمية حقوق الإنسان كركيزة أساسية لتحقيق العدالة والاستقرار والسلام. سواء كانت هذه التحديات ناتجة عن النزاعات المسلحة، الأزمات الصحية، أو التغيرات الاقتصادية، فإن حماية حقوق الأفراد وضمان كرامتهم يبقى ضرورة لا غنى عنها. فحقوق الإنسان تشكل الإطار القانوني والأخلاقي الذي يضمن لكل فرد حريته وأمانه وتكافؤ فرصه، ما يسهم في تعزيز التعايش السلمي والمساواة.

ويمثل الصراع إحدى الحقائق الثابتة في الواقع الإنساني الجماعي منذ نشأة الحياة على الأرض، وفي العصور القديمة كانت الحروب تتسم بالوحشية والمغالاة في سفك الدماء، فظهرت بذلك الحاجة إلى ضرورة إيجاد قواعد – تتوجب مراعاتها في أثناء تلك الصراعات – و تعمل على تفعيل الاعتبارات الإنسانية وحماية حقوق الانسان، وعلى مر العصور تشكلت هذه القواعد حتى أصبحت في العصر الراهن فرعا قانونيا هاماً من أفرع القانون الدولي العام هو "القانون الدولي الإنساني (نبيل عبد الفتاح قوطة، ٢٠٢٢، ١٣). هذا القانون الذي يسعى المجتمع الدولي من خلاله إلى التخفيف من ويلات الحروب على المدنية في الوقت نفسه حماية قانونية للمقاتلين الذين صاروا عاجزين عن القتال بسبب الأسر أو الجرح أو المرض)، فضلا عن الأعيان المدنية مثل الممتلكات الثقافية والممتلكات الخاصة. ويحظر هذا القانون أو تقيد استخدام بعض الأسلحة، ويُلزم القادة العسكريين بالتقيد بعدد من القواعد المتصلة بأساليب القتال، كما يضع القانون الدولي الإنساني أيضا قواعد تحكم العلاقة بين الدول المنخرطة في نزاع مسلح (عبد سوادي، ٢٠١٧، ٦–٧).

إن نشر القانون الدولي الانساني له دور جد فعال في الحد من الانتهاكات الجسيمة في زمن النزاعات المسلحة أو على الاقل التقليل منها أو التخفيف من المعاناة، ولا يتم ذلك الامن خلال التربية على قواعد القانون الدولي الانساني والتي تتطلب القيام بالمؤتمرات والمنشورات و التدريبات وتنظيم إداري محكم لسد ثغرة الجهل بهذا القانون، فصحيح أن الهيئات الانسانية لعبت دور كبير على المستوى الميداني في الحروب و الكوارث الطبيعية للتخفيف من معاناة المتضررين غير أنها لازالت قاصرة نوعا ما عن نشر القانون الدولي الانساني الذي يجب أن يصبح عادة اجتماعية و دولية لا يتم خرقها مهما كانت الظروف (المؤتمر الدولي الرابع حول التربية على القانون الدولي الإنساني، ٢٠١٤).

وتبذل المملكة العربية السعودية جهوداً حثيثة في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين. وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تمثل خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الانسانية، وقد

اظهر، عبدالله بن عمر بالبيد (٢٠٢١) ان الرؤية تسعى الى تحقيق التنمية الشاملة والالتزام بالمعايير الدولية من خلال عدد من الاليات والاستراتيجيات التثقيفية والتوعوية، والتي تحقق من خلالها نشر الثقافة القانونية الإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وضمان فهم الأفراد لأهمية الالتزام بالمواثيق الدولية التي تعزز السلم والأمان العالميين. تتضمن هذه الاليات ورش عمل، ندوات، حملات إعلامية، ومناهج دراسية تُدرَّس في المؤسسات التعليمية، بهدف توعية الأفراد بقيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني وأثره في بناء مجتمع متماسك ومسؤول.

وتتعاون المملكة العربية السعودية مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية لتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة، والهيئات الحقوقية المحلية. كما تنظم المملكة فعاليات توعوية ودورات تدريبية تهدف إلى تمكين الأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم في ظل القانون الدولي الإنساني. كما تُعد هذه المبادرات جزءاً من الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدولي، حيث تُدرك المملكة أهمية نشر الوعي والمعرفة حول القوانين الإنسانية الدولية كوسيلة للحد من النزاعات وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب. كما تدعم المملكة جهود الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدات للدول والشعوب المتضررة من النزاعات والكوارث. وتهدف المملكة من خلال هذه الجهود المستمرة إلى بناء مجتمع أكثر وعيًا والتزامًا بالقيم الإنسانية العالمية والقوانين والمواثيق الدولية. وقد أوصى المؤتمر الدولي الرابع حول التربية على القانون الدولي الانساني(٢٠١٤) أن للمنظمات الانسانية دور فعال ومهم في نشر القانون الدولي الانساني والتعريف به على أوسع نطاق نظرا لاستغلالها في ذلك جميع إمكانياتها المادية والبشرية.

وقد أشار عادل خالدي (٢٠١٨، ٢٦) أن أبرز فروع القانون الدولي التي تعاني من إشكاليات التطبيق هو القانون الدولي الإنساني لعدة اعتبارات أهمها: التصادم بين قوة القانون وقوة الأطراف المتنازعة والتي ترتبط بتقاطعات السياسة والقانون والازدواجية في المعايير والانتقائية في التطبيق على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الداخلي فنجد غياب مجالات التعريف والتوعية به و نشره وتدريسه فنجد اعتبارا لذلك الانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات غالبا لا يتم توثيقها ولا متابعتها باعتبار المعتدى عليه في الفئة الضعيفة.

وتبرز أهمية نشر مبادئ ومفاهيم القانون الدولي الإنساني في جميع المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر، كما أكد النظام الأساسي لرابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على ضرورة مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز نشر هذا القانون. إضافة إلى ذلك، تلعب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دورًا رئيسيًا في نشر القانون الدولي الإنساني وزيادة الوعي به. وقد

أضاف (المؤتمر الدولي الرابع حول التربية على القانون الدولي الانساني، ٢٠١٤) أن غياب الثقافة القانونية أو الوعي القانوني بالقانون الدولي الإنساني ينتج عن الخلط ما بين مفاهيم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو بسبب أن الكثير من المجتمعات لا تعتبر هـ أولوية بالنسبة لها ، كون المؤسسات العاملة في هذا المجال لا تتعامل مع القانون الدولي الإنساني وفق إطار مؤسسي. كما أن الجمعيات الوطنية للقانون الدولي الإنساني والتي من المفروض أن يعول عليها في نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني لم تلبي الغرض المطلوب منها بسبب قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصصة لديها، أو بسبب سيطرة الحكومات عليها وذلك من خلال تبعيتها للحكومات في أغلب البلدان ، يُضاف لذلك أن معظم أعضاء اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني هم ممثلين لمؤسساتهم دون أن يكون لديهم خبرة أو دراية بالقانون الدولي الإنساني.

وقد أشار مشعل حمود عبدالله الثنيان (٢٠١٧) أنه بالرغم من بعض الجهود التي بذلت من قبل المملكة في هذا المجال في السنوات الأخيرة إلا أنها جهود لا تكفي لتحقيق الغرض المنشود، كما أن تعليم وتدريس القانون الدولي الإنساني وفق الآليات المتبعة حالياً والمنحصرة في تدريسه لطلبة كليات القانون مع أن هذه المادة مهمة لكافة الكليات وخصوصاً التي تدرس المواد الإنسانية والاجتماعية يُشكل عائق أمام تقدم هذا القانون وتطوره.

وبناء على ما سبق، يحاول البحث الحالي تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المملكة في نشر مواثيق القانون الدولي الانساني بين المواطنين، وتقييم الاليات والاستراتيجيات الحالية والشراكات التي تقوم بها المملكة على الصعيد الداخلي والخارجي في زيادة وعي المواطنين بهذه المواثيق بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تعوق جهود المملكة في تحقيق هذا الهدف.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين والمقيمين، إلا أن هناك تحديات متعددة تواجه تحقيق هذه الأهداف، من بين هذه التحديات نقص الفهم العميق لأهمية هذه المواثيق وأثرها في الحياة اليومية، بالإضافة إلى وجود فجوات في التوعية الشاملة لجميع شرائح المجتمع. بالإضافة الى إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية والقصور في تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية بفاعلية. تتطلب هذه التحديات حلولًا مبتكرة لتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني وضمان تفاعل الأفراد معها، مما يستدعي دراسة مكثفة لتحديد هذه الاستراتيجيات واليات تنفيذها وتقييم قدرتها على تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الانساني . ويحاول البحث الحالي الاجابة على التساؤلات التالية:

- **ما مدى تأثير البرامج التوعوية والتدريبية الحالية في تعزيز فهم المواطنين والمقيمين لمواثيق القانون الدولي الإنساني؟**
- **ما مدى تضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية وتقديم توصيات لتعزيز هذا الجانب في التعليم؟**
- **ما دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنسان؟**
- **ما العقبات والتحديات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة؟**
- **ما الاستراتيجيات مستدامة لتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني وضمان استمرارية هذه الجهود على المدى الطويل؟**

أهداف البحث:

- **دراسة مدى تأثير البرامج التوعوية والتدريبية الحالية في تعزيز فهم المواطنين والمقيمين لمواثيق القانون الدولي الإنساني.**
- **قياس مستوى الوعي والمعرفة بمواثيق القانون الدولي الإنساني لدى مختلف شرائح المجتمع.**
- **تقييم مدى تضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية وتقديم توصيات لتعزيز هذا الجانب في التعليم.**
- **تقييم دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني.**
- **تحديد العقبات والتحديات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة.**
- **اقتراح استراتيجيات مستدامة لتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني وضمان استمرارية هذه الجهود على المدى الطويل.**
- **تقديم توصيات ومقترحات لتحسين وتطوير البرامج التوعوية بما يعزز فهم المواطنين والمقيمين لأهمية هذه المواثيق.**

القيمة التي يضيفها البحث للملكة العربية السعودية:

- **قد يسهم البحث في رفع مستوى الوعي بين المواطنين والمقيمين حول أهمية القانون الدولي الإنساني، مما يعزز احترام حقوق الإنسان والتزام المملكة بالمعايير الدولية.**
- **يقدم البحث مقترحات لتضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية، مما يعزز من فهم الطلاب لهذه المواثيق وأثرها على المستوى الشخصي والاجتماعي.**

- **يعزز البحث من دور المملكة على الساحة الدولية من خلال إظهار التزامها بنشر وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، مما يسهم في تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية.**
- **يظهر البحث جهود المملكة في تقديم المساعدات الإنسانية على المستويين المحلي والدولي، من خلال تعزيز فهم الأفراد لأهمية القانون الدولي الإنساني في حالات النزاعات والكوارث.**
- **يسهم البحث في تطوير البنية القانونية للمملكة من خلال تقديم مقترحات لتحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.**

أهمية البحث:

- **قد بسهم البحث في تعزيز المعرفة والفهم حول مواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين والمقيمين، مما يساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام القانون.**
- **سيوفر البحث توصيات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات والبرامج التوعوية الحالية، مما يعزز من فعالية الجهود المبذولة لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.**
- **قد يساهم البحث في دعم حقوق الإنسان من خلال تعزيز الوعي بأهمية هذه الحقوق والمواثيق الدولية التي تحميها، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً واحترامًا للكرامة الإنسانية.**
- **من خلال نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، يساهم البحث في تعزيز الأمن والاستقرار، حيث يُدرك الأفراد أهمية الالتزام بالقوانين والمواثيق التي تساهم في منع النزاعات وحماية المدنيين.**
- **يحفز البحث المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما يسهم في تطوير هذا المجال وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات القائمة.**
- **يسهم البحث في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال تقديم توصيات لتحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، مما يعزز من قدرة الدولة على حماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة.**

الإطار النظري والأدبيات السابقة

تعريف القانون الدولي الإنساني

يعد القانون الدولي الإنساني أحد الفروع الحديثة نسبيًا من فروع القانون الدولي العام، حيث يرجع البعض نشأته إلى ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥م. وتُعرّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا القانون على أنه جزء من القانون الدولي، ويشمل مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول. ويتضمن

القانون الدولي الإنساني هذه القواعد في الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الدول، بالإضافة إلى القوانين العرفية العامة التي تصبح ملزمة قانونًا بناءً على ممارسات الدول (نغم إسحق زياد، ٢٣٣). ويطبق القانون الدولي الإنساني فقط في النزاعات المسلحة، لكنه لا ينظم استخدام القوة من قبل الدول، حيث يتم ذلك بموجب جزء آخر من القانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (شريف علتم، ٢٠٠١).

ويُعرف القانون الدولي الإنساني أيضًا بأنه مجموعة من المبادئ والقواعد التي تُقيد استخدام العنف أثناء النزاعات المسلحة أو تحد من آثار الحروب على الإنسانية بشكل عام. كما يُعد فرعًا من فروع القانون الدولي لحقوق الإنسان، يهدف إلى حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة، وحماية الممتلكات والأموال التي لا علاقة لها بالعمليات العسكرية، بما في ذلك حماية المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في النزاع أو الذين توقفوا عن المشاركة مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب (جان بيكتيه، ١٩٨٦، ١٠).

وقد عرفه عمر سعد الله (٢٠٠٢) القانون الدولي الإنساني بأنه "فرع من فروع القانون الدولي العام، تهدف قواعده العرفية والمكتوبة إلى حماية الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والأقليات والشعوب التي تُمكّنهم من العيش بكرامة". كما تُعرّفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه جزء من القانون الدولي، ويشمل مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول، ويتضمن الاتفاقيات والقوانين العرفية الملزمة (إنصاف بن عمران، ٢٠١٢، ٢٢).

وفي تعريف اخر، يُعتبر القانون الدولي الإنساني جزءًا مهمًا من القانون الدولي العام الذي يُطبّق في النزاعات المسلحة. ويشمل مجموعة من المبادئ والقواعد العرفية التي تحكم سلوك المحاربين أثناء النزاع المسلح، وتُقيد حقهم في اختيار وسائل وأساليب الحرب. يهدف القانون، لاعتبارات إنسانية، إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية. هؤلاء الضحايا هم المقاتلون العاجزون عن القتال والمدنيون الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية، بالإضافة إلى حماية الممتلكات التي لا ترتبط مباشرة بالعمليات العسكرية (نزار العنبكي، ٢٠١٣، ٢٣).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة القانون الدولي الإنساني بأنه "مجموعة من القواعد التي تهدف، لأسباب إنسانية، إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة. فهو يحمي الأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في القتال، كما يحدد الوسائل والأساليب المستخدمة في الحرب. يُعتبر هذا القانون جزءًا من قانون الحرب، ويقتصر تطبيقه على حالات النزاع المسلح. كما أن استخدام القوة محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة" (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن القانون الدولي الإنساني هو إطار قانوني معقد يهدف بشكل أساسي إلى تقييد آثار النزاعات المسلحة على الأفراد والممتلكات. وبالرغم من تركيزه على تقليص المعاناة البشرية خلال الحروب، فإنه لا ينظم متى أو كيف يمكن للدول اللجوء إلى القوة، حيث يغطي ميثاق الأمم المتحدة هذا الجانب. لذلك، يمثل القانون الدولي الإنساني جزءًا من القوانين التي تحدد كيفية سير الحرب وحماية الأفراد الذين يتأثرون بها.

دواعي نشر مواثيق القانون الدولي الانساني لدى المواطنين:

من أهم الشروط التي ترتبط بالقانون الدولي الإنساني هو الالتزام والمقصود به أن ضمان فاعلية القواعد لا يكون إلا بالتزام الدول بتطبيقه واحترامه، حيث لا يختص العمل به في أوقات الصراع فقط بل يتعداها إلى فترات السلم أيضا (أحمد أبو الوفا، ٢٠٠٦، ٤٧). فبالرغم أن قانون النزاعات المسلحة الداخلية من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، ولا البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ يتضمن مادة صريحة تتعلق بإلزامية الدول لاحترام القانون الدولي الإنساني، إلا أن المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، التي تنص على ضرورة احترام الاتفاقية والعمل على تطبيقها. جعلت منه نصا ملزما للدول باحترام القواعد (اسماعيل عبد الرحمن ، ٢٠٠٦، ١٩).

وقد أشار حسان حمزة لعور (٢٠١٣) الى أهمية نشر القانون الدولي الإنساني باعتباره التزام قانوني وتدبير وقائي يكون تطبيقه على الصعيد الداخلي (الوطني) لذا يجب على جميع الدول الأطراف السامية المتعاقدة أن تعمل على تطبيقه زمني السلم والنزاع المسلح مع إمكانية امتداده حتى بعد انتهاء النزاع، وأن تشمل عمليات النشر جميع الأوساط المدنية والعسكرية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وأعمارها ورتبها مع ضرورة اتخاذ كافة الأساليب والوسائل الكفيلة لذلك كالترجمة، المواءمة، التعليم، والتعليمات، الأوامر واللوائح العسكرية والإعلانات، وسائل الإعلام ودور العبادة لما لهذه الأخيرة من أهمية في هذا المجالات.

وتنبثق أهمية نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. رغم أن هذا القانون ينظم تصرفات الدول والجيوش في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، إلا أن نشر الوعي به بين المواطنين بات ضرورة ملحة في العالم المعاصر. إن توعية المواطنين بمواثيق القانون الدولي الإنساني تسهم في تعزيز السلام، وتوفير الحماية للمدنيين، وضمان التزام الدول بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وفيما يلي الدوافع الرئيسية لنشر مواثيق القانون الدولي الإنساني لدى المواطنين:

- **تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين**

من أهم دواعي نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني هو تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين في حالات النزاع. القانون الدولي الإنساني يهدف إلى تقليل معاناة المتضررين من النزاعات المسلحة، ويحظر الهجمات العشوائية ضد المدنيين، كما يفرض حماية على الأفراد غير المشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية، مثل الجرحى والمرضى وأسرى الحرب. فإذا كان المواطنون على دراية بهذه المواثيق، فإنهم يصبحون أكثر استعدادًا لدعم الجهود الدولية والمحلية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في أوقات النزاع .(International Committee of the Red Cross, 2020)

- **تعزيز المساءلة وتحقيق العدالة**

يعتبر نشر الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني أحد الوسائل الهامة لتعزيز المساءلة والعدالة. إذ تسهم معرفة المواطنين بالقواعد الدولية في تمكينهم من مراقبة تصرفات الحكومات والقوات المسلحة خلال النزاعات. كما يُعتبر الوعي العام بالقوانين والاتفاقيات الدولية عنصرًا حاسمًا في الضغط على الحكومات والمؤسسات لتطبيق القانون ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات (شريف عتلم، ٢٠٠١). كما يشير Clapham (2012) إلى أن "القانون الدولي الإنساني يوفر أساسًا قانونيًا لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في المحاكم الدولية والمحلية"، الأمر الذي يعزز من قيمة نشره على نطاق واسع.

- **تقليل الفهم الخاطئ للمفاهيم القانونية**

تساهم الحملات التوعوية حول مواثيق القانون الدولي الإنساني في تقليل الفهم الخاطئ لبعض المفاهيم القانونية المتعلقة بالنزاعات المسلحة. غالبًا ما يتم الخلط بين القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان أو قوانين الحرب، بينما يتميز القانون الدولي الإنساني بتركيزه على تنظيم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة وحماية المدنيين والمقاتلين الذين توقفوا عن القتال. نشر هذه المفاهيم بدقة يسهم في منع التضليل ويعزز فهمًا أفضل للدور الذي يلعبه القانون الدولي الإنساني في النزاعات الحديثة .(Sassòli, 2019)

- **تعزيز السلم الاجتماعي**

الوعي بالقانون الدولي الإنساني يمكن أن يعزز السلم الاجتماعي ويقلل من النزاعات الداخلية أو التوترات التي قد تنشأ بسبب سوء الفهم أو المعلومات الخاطئة. إذ أن القانون الدولي الإنساني ينظم سلوك القوات المسلحة ويهدف إلى حماية المدنيين، ومن ثم، فإن توعية المجتمع بالقانون الدولي الإنساني يسهم في تعزيز ثقافة السلام ويحد من العنف. و يشير Henckaerts(2005) &

Doswald-Beck إلى أن "تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال يمكن أن يؤدي إلى تقليل آثار النزاعات المسلحة على المجتمعات المدنية."

- **تحقيق التنمية المستدامة**

يشير نشر الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني إلى تأثير مباشر على التنمية المستدامة. فالنزاعات المسلحة تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنظمة التعليمية والصحية، مما يعرقل التنمية. من خلال تعزيز فهم المواطنين للقانون الدولي الإنساني، يمكن تشجيع المجتمعات على تبني ممارسات تحافظ على السلم وتمنع النزاعات (Sphere Association, 2018). وكما أوضح Sassòli (2019)، فإن "الالتزام بالقانون الدولي الإنساني يعزز استقرار المجتمعات، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة."

من خلال ما سبق يتضح أن نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين ليس مجرد حاجة قانونية، بل هو ضرورة أخلاقية تسهم في تعزيز حقوق الإنسان، تحقيق العدالة، وتقليل النزاعات المسلحة. فمن خلال توعية المواطنين بالقانون الدولي الإنساني، يمكن أن تؤسس مجتمعات أكثر استقرارًا وسلامًا. بالإضافة ألى أن نشر هذه المواثيق يسهم في خلق ثقافة عالمية تحترم حقوق الإنسان وتدعم السلم الاجتماعي.

آليات نشر القانون الدولي الإنساني

يعتبر نشر القانون الدولي الإنساني ضرورة حتمية لضمان حماية المدنيين والمشاركين في النزاعات المسلحة، وتعزيز التزام الأطراف المتنازعة بالقوانين الإنسانية الدولية. ويهدف هذا القانون إلى تقليل المعاناة خلال النزاعات المسلحة من خلال فرض قيود على كيفية استخدام القوة العسكرية وحماية الأشخاص غير المشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية (عبد علي محمد سوادي، ٢٠١٧). ولنشر هذه المبادئ بفعالية، تُستخدم مجموعة متنوعة من الآليات التي تهدف إلى توعية المواطنين عامة منها:

- **التعليم والتدريب في المؤسسات التعليمية**

يعد تضمين القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية واحدًا من أهم آليات نشر هذا القانون. من خلال إدراج مقررات دراسية متخصصة ضمن برامج الكليات والجامعات، يتم إعداد جيل جديد من الطلاب المهتمين بالقانون الدولي والأخلاقيات الإنسانية. يمكن أن تشمل هذه المناهج وحدات دراسية تسلط الضوء على مبادئ القانون الدولي الإنساني مثل اتفاقيات جنيف، حقوق المدنيين، وأحكام النزاع المسلح. كما أن المؤسسات الأكاديمية يمكنها التعاون مع المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب

الأحمر لتنظيم ورش العمل والمحاضرات التي تهدف إلى توعية الطلاب والمعلمين بأهمية هذه المواثيق (Henckaerts & Doswald-Beck, 2005).

- **استخدام الإعلام الرقمي والتقليدي**

يلعب الإعلام دورًا محوريًا في نشر القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع. بفضل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، يمكن للمنظمات الإنسانية والحكومات أن تستخدم هذه المنصات لتوصيل الرسائل التوعوية حول القانون الدولي الإنساني بطرق مبتكرة وجذابة. الإعلام التقليدي مثل التلفزيون والإذاعة والصحف يظل أداة فعالة للوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع. يمكن بث برامج وثائقية، نشر مقالات، وإعداد حملات إعلانية توضح مبادئ القانون الدولي الإنساني وتفسيرها بأسلوب يسهل على الجمهور العادي فهمها(Sassòli, 2019) .

- **البرامج التدريبية للقوات المسلحة**

يعتبر تدريب القوات المسلحة على القانون الدولي الإنساني خطوة أساسية لتعزيز التزام الأطراف المتنازعة بهذه المواثيق. وتعد البرامج التدريبية وورش العمل التي تنظمها المنظمات الإنسانية بالتعاون مع المؤسسات العسكرية ضرورية لضمان فهم القوات المسلحة للمبادئ القانونية التي تحكم استخدام القوة في النزاعات المسلحة. كما أن تعزيز التعاون بين الجيوش والمنظمات الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى تحسين احترام القانون في العمليات العسكرية، وهو أمر ضروري لتقليل الانتهاكات وحماية المدنيين (International Committee of the Red Cross, 2020).

- **الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية**

تلعب الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية دورًا هامًا في تعزيز نشر القانون الدولي الإنساني. من خلال توقيع مذكرات تفاهم وتعاون مع منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يمكن للحكومات تعزيز برامج التوعية والتدريب في هذا المجال. كما أن التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية يسهم في توحيد الجهود وتوجيه الموارد نحو حملات فعالة ومستدامة. هذه الشراكات تتيح كذلك فرصة لتبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الطرق لتطبيق ونشر القانون الدولي الإنساني(Clapham, 2012) .

- **التعاون مع منظمات المجتمع المدني**

تقوم منظمات المجتمع المدني بدورٍ بارز في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، لا سيما في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة. من خلال تنظيم الفعاليات، المؤتمرات، ورش العمل، والمعارض، يمكن

لهذه المنظمات أن تقدم معلومات مفصلة حول القانون الدولي الإنساني وكيفية تطبيقه في الظروف العملية. تعمل هذه المنظمات أيضًا كحلقة وصل بين الحكومات والمجتمع المدني، مما يتيح تعزيز الحوار والمشاركة الفعالة من قبل المواطنين في حملات التوعية (Alderson, 2000) .

- **نشر المواد التدريبية والإلكترونية**

في العصر الرقمي، أصبحت المواد الإلكترونية والتدريبية أداة قوية لنشر القانون الدولي الإنساني. تُستخدم المنصات الإلكترونية لتقديم دورات تدريبية ومواد تعليمية يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل الأفراد والمؤسسات. يوفر هذا النوع من التدريب الوصول الفوري إلى المعلومات اللازمة حول كيفية التصرف وفقًا للقانون الدولي الإنساني، سواء كان ذلك للمدنيين أو العسكريين. هذه المواد تتيح للجميع فرصة التعلم والتفاعل مع المفاهيم القانونية من خلال اختبارات وتمارين تفاعلية تسهم في تعزيز فهمهم وتطبيقهم لهذه القوانين (سعد علي عبد الرحمن البشير، ٢٠١٨).

- **تنظيم الفعاليات العامة والمؤتمرات**

تؤدي الفعاليات العامة والمؤتمرات دورًا هامًا في نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني. من خلال تنظيم هذه الفعاليات، يتم توفير منصات للمناقشة والحوار حول التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني وكيفية تحسين نشره بين المجتمعات المختلفة. تشمل هذه الفعاليات مؤتمرات أكاديمية، ندوات مفتوحة، وورش عمل متخصصة تجمع بين الأكاديميين، العاملين في المجال الإنساني، والممارسين القانونيين لتبادل الأفكار والخبرات وتعزيز التعاون (مشعل الثنيان ، ٢٠١٧).

ويتضح مما سبق أن نشر القانون الدولي الإنساني ليس فقط مسؤولية تقع على عاتق الحكومات والمؤسسات العسكرية، بل هو أيضًا مسؤولية مشتركة تشمل المنظمات الدولية، المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية. ويمكن من خلال هذه القنوات تعزيز وعي المجتمع بمبادئ هذا القانون وضمان احترامه في أوقات النزاع. من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن تحقيق بيئة عالمية أكثر احترامًا لحقوق الإنسان وقوانين الحرب.

جهود المملكة العربية السعودية

أكدت المملكة العربية السعودية أنها تولي أهمية قصوى لتعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني الذي يأتي انسجامًا مع مواقفها الثابتة والداعمة للمواثيق الدولية والمعاهدات المؤسسية للقانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع. وقد أوضح ذلك سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف الدكتور عبد العزيز الواصل: " إن المملكة قامت على المستوى الوطني ومن خلال دور اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بخطوات لتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني ونشر أحكامه بين مختلف

أجهزة الدولة وجميع شرائح المجتمع، وأن العمل قائم على إدراجه في المدارس والمعاهد والجامعات والكليات". وأشار إلى أن المملكة قامت بإنشاء فريق قانوني في وزارة الدفاع لضمان تعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني (المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للهلال الاحمر والصليب الاحمر ، ٢٠١٣).

ومن أبرز الجهود التي قامت بها المملكة ما ورد عبر المنصات الوطنية ووكالات الأنباء الحكومية (من أهما وكالة الأنباء السعودية) ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **برنامج دعم النشر في أبحاث القانون الدولي الإنساني وإنفاذه وتطبيقه (جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز): ففي إطار دعم تحقيق أهداف القانون الدولي الإنساني واتفاقياته التي صدقت عليها المملكة وتقديم التوصيات في شأنها وتعزيز الوعي بها، يهدف هذا البرنامج إلى دعم النشر العلمي لإبراز دور المملكة العربية السعودية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي في نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني وانفاذه وتطبيقه.**
- **اعتماد مادة القانون الدولي الإنساني كمتطلب رئيس الكليات العسكرية وكلية القيادة والأركان، إضافة إلى عقد دورات متخصصة بجوانب متعددة من القانون الدولي الإنساني للعسكريين من الأفراد والضباط والقادة، وتحظى اللجنة بالدعم اللازم لأداء مهامها (رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الدكتور محمد القاسم، المؤتمر الدولي الـ٣٣ للصليب الأحمر، ٢٠١٩).**
- **تنفيذ شراكات مع هيئات دولية: يعمل التعاون بين المملكة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتقديم الدعم للمؤسسات العسكرية والمدنية لتطبيقه. ومن خلال هذه الشراكات تم تنظيم برامج تدريبية وورش عمل خاصة بالقانون الدولي الإنساني، مثل الورشة التي تم تنظيمها في الطائف والتي شارك فيها أكثر من ١٢٠٠ عسكري لمناقشة مبادئ القانون وحماية المدنيين.**
- **اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني : تم إنشاء اللجنة في عام ٢٠١٧ بقرار من مجلس الوزراء السعودي. وتهدف اللجنة إلى تنسيق الجهود الوطنية لنشر ثقافة القانون الدولي الإنساني، وتعزيز التزام المملكة بهذا القانون، سواءً على مستوى المؤسسات أو الأفراد. تعمل على التأكد من تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الإنساني. وتشمل مجالات العمل نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني في القطاعات العسكرية، التعليمية، والمدنية، إلى جانب دعم الأبحاث والدراسات التي تعزز فهم القانون. وتنظم اللجنة ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف العسكريين، الأكاديميين، والجمهور العام. كما تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة.**

- **هيئة الهلال الأحمر السعودي : تأسست في عام ١٩٦٣ وتُعتبر الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات الإنسانية والطبية في أوقات السلم والنزاعات. وتسعى الهيئة إلى نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني وتعليمات الصليب الأحمر في المملكة، إلى جانب تقديم الإغاثة في أوقات النزاع والكوارث.** وتتضمن مجالات العمل **تقديم الإسعافات الأولية والخدمات الطبية، وتنظيم دورات تدريبية حول القانون الدولي الإنساني بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية. وتقوم الهيئة بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف المجتمع المحلي بالقانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدات الإنسانية داخل وخارج المملكة. نظمت عدة برامج تدريبية، بما في ذلك دورة تأسيسية لتعريف المشاركين بمفهوم القانون الدولي الإنساني وتاريخه وآلية تطبيقه. هذه الدورة سعت لتزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة حول تطبيق القانون في النزاعات المسلحة.**

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي، من خلال استخدام استبانة طبقت على شريحة عريضة من المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية تهدف الى رصد وتقييم واقع الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني، والتي تم تصميمها من خلال تحليل الوثائق والقوانين والأدبيات الأكاديمية، والمقابلات مع المختصين في مجال حقوق الانسان لتقييم فعالية هذه الجهود غي نشر مواثيق القانون الدولي الانساني.

أولًا :- أدوات الدراسة وإجراءات تقنيتها.

لتحقيق أهداف البحث قام الباحثون بإعداد استبانة للتعرف علي واقع الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني، والتي تم إعدادها وفق الخطوات التالية:

١-إعداد الصورة الاولية للاستبانة:

قام الباحث بعدد من الخطوات من أجل صياغة الاستبانة في صورتها الأولية ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

١. **قام الباحثون بتحليل الوثائق والقوانين والأدبيات الأكاديمية التي اعلنت فيها المملكة ما تقوم به من معاهدات واتفاقيات وشراكات مع الهيئات الدولية لنشر وتعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الانساني.**
٢. **استفاد الباحثون من المقابلات المنظمة مع عدد من العاملين بهيئات حقوق الانسان والمحلية والدولية بالمملكة.**

٣. قام الباحثون بتقسيم محاور الاستبانة وصياغة عدد من العبارات تناسب كل محور، وقد راعى الباحث في صياغة عبارات الاستبانة الالتزام بالبساطة والسلامة اللغوية، كما حرص أن يكون عدد العبارات في كل محور يفي بالغرض المطلوب منه من ناحية، ومن ناحية آخري ليس بكثير حتي لا يؤدي إلي ملل المفحوصين.

تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من جزأين هما :

الجزء الأول : البيانات الشخصية والتي تمثلت في الاسم والعمر والجنس والمستوى التعليمي .

الجزء الثاني : محاور الاستبانة وهي كالتالي:

المحور الأول : الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها المملكة لنشر مواثيق القانون الدولي الانساني ويتكون من (٦) عبارات.

المحور الثاني : مدى تضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية ويتكون من (٧) عبارات.

المحور الثالث : دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني ويتكون من (٦) عبارات.

المحور الرابع : دور الجهات الحكومية في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني ويتكون من (٦) عبارات.

المحور الخامس : التحديات والعقبات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة العربية السعودية ويتكون من (٦) عبارات.

وبذلك فقد تكونت الاستبانة في صورتها الاولية من (٣١) عبارة موزعة على (٥) محاور رئيسة. وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي لرصد استجابات عينة الدراسة (أوافق– أوافق الى حد ما – غير موافق).

٢- مرحلة التأكد من صدق وثبات الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال الإجراءات التالية:

أ- تم عرض الاستبانة علي عدد من المحكمين من خبراء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية، بلغ عددهم (١٩) والذين تفضلوا مشكورين بإبداء ملحوظاتهم بشأن عباراتها بالتعديل في شان بعض العبارات منها، والتي كانت في موضع اعتبار لدي الباحث

ب–الصدق البنائي: للتحقق من الصدق البنائي بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، باستخدام معامل الارتباط " بيرسون، جدول (١) يبين نتائج معاملات الارتباط:

جدول (١) قيم معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لها.

المحور	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
معامل الارتباط	**٠.٧٨	**٠.٨٣	**٠.٨٥	**٠.٨١	**٠.٧٧

**** مستوى الدلالة (٠.٠١)**

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات بيرسون للارتباط لجميع الأبعاد تراوحت ما بين(٠.٧٧–٠.٨٥) عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وبذلك يعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

ج–صدق الاتساق الداخلي: وهو مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وذلك من خلال حساب معامل ارتباط (بيرسون)، ويتضح ذلك بجدول (٢).

جدول (٢) قيم معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات البُعد مع الدرجة الكلية للمحور

عبارات / محاور	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الأول	**٠.٧٩	**٠.٧٠	**٠.٧٣	**٠.٩١	**٠.٨٨	**٠.٧٩	
الثاني	**٠.٧٦	**٠.٩١	**٠.٧٩	**٠.٨٨	**٠.٧٠	**٠.٨٢	**٠.٨٥
الثالث	**٠.٧٩	**٠.٩٤	**٠.٧٩	**٠.٧٩	**٠.٧٣	**٠.٧٦	
الرابع	**٠.٧٣	**٠.٩١	**٠.٧٣	**٠.٧٣	**٠.٧٠	**٠.٧٩	
الخامس	**٠.٧٠	**٠.٧٩	**٠.٨٨	**٠.٧٠	**٠.٦٧	**٠.٨٨	

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، ويحقق هذا درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي للعبارات.

د– التاكد من ثبات الاستبانة Reliability:

تم حساب ثبات الاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج أفراد العينة الاساسية مكونة من (١٥٠) من القطاعات الحكومية المختلفة بالمملكة، وتم التحقق من ثبات الاستبانة وصدق فقراتها كالتالي:

١ . معامل ألفا كرونباخ: تم حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لكل بُعد من أبعادها وللاستبانة ككل، جدول (٣) يبين معامل الثبات:

جدول (٣) معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأبعاد الاستبانة

البُعد	معامل ألفا	البُعد	معامل ألفا
الأول	٠.٨٠**	الرابع	٠.٨٣**
الثاني	٠.٨٢**	الخامس	٠.٨٠**
الثالث	٠.٨٠**		
معامل الثبات الكلي	٠.٨١**		

يتضح من الجدول السابق أنه تراوحت قيم معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لجميع الأبعاد ما بين(٠.٨٠-٠.٨٣)، بينما كان معامل الثبات الكلى للاستبانة (٠.٨١) وهي قيمة عالية؛ مما يدل على ثبات الاستبانة وقابليتها للتوزيع؛ وبالتالي اعتبرت الأداة صالحة للتطبيق.

٢ – معامل الإرتباط بين التطبيقين:

حيث تم تطبيق الاستبانة بعد مرور أسبوعين علي نفس العينة وتم تحليل البيانات وايجاد معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين:

جدول (٤) معامل الارتباط بين التطبيقين

البُعد	معامل الارتباط	البُعد	معامل الارتباط
الأول	٠.٨٧	الرابع	٠.٨٤
الثاني	٠.٨٨	الخامس	٠.٨٣
الثالث	٠.٩٤		
معامل الثبات الكلي	٠.٨٧٢		

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع الأبعاد ما بين (٠.٧٣-٠.٩٤)، وكانت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) الكلى لجميع الأبعاد (٠.٨٧٢) وهي قيمة عالية؛ مما يدل على ثبات الاستبانة.

٣- الصورة النهائية للاستبانة

بعد إجراء التعديلات التي أقرها المحكمين وإجراء المعاملات الإحصائية، أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٣١) عبارة موزعة على (٥) محاور.

ثانياً: مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين والمقيمين بالمملكة العربية السعودية والعاملين بالهيئات الحكومية، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، واختيرت العينة ممثلة لعدد كبير من فئات المواطنين العاملين بالدولة، كما يوضحها الجدول (٥):

جدول (٥) خصائص عينة الدراسة

م	الفئات المستهدفة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة	نسبة التمثيل
١	وزارة التعليم	٢٦٦٣٢	١١٠٢	%٤.١١
٢	وزارة العدل	٣٣١٤	٧٢١	%٢١.٤٨
٤	وزارة الدفاع	٢١١٥	٢٦٠	%١٢.٢٩
٥	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٢٤٠	١٠٢٤	%١٠
٦	وزارة الثقافة	٩١٨٠	٩٠٨	%٩.٨٩
٧	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	٧١٠١	٢٠٥	%٣.٤٦
٨	وزارة الخارجية	٥٦٧٤	٩٣٧	١٦.٥١
٩	اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني	٤٦٤	١٨٠	٣٨.٧٩
١٠	هيئة الصليب الأحمر	٢١٢	٤٤	%٢٠.٧٥
		٦٤٩٣٢	٥٣٨١	٨.٢٨

يلاحظ من الجدول السابق تنوع النسب الممثلة لعينة الدراسة بالنسبة لمجتمع الدراسة ككل ، حيث تراوحت بين ٣٨.٧٩% كحد أقصي الي ٣.٤٦% كحد أدني. كما بلغت إجمالي عينة الدراسة ٨.٢٨% بالنسبة لمجتمع الدراسة وهي نسبة مناسبة للدراسات الوصفية

ثالثا. إجراءات تطبيق الاستبانة:

سارت إجراءات التطبيق على النحو التالي: تم توزيع عدد (٥٥٣٠) نسخة ورقية من استمارات الاستبانة على العاملين بالقطاعات الحكومية المختلفة بالمملكة، وكانت فترة التطبيق شهر في الفترة من٢٠٢٤/٨/٨م حتى ٢٠٢٤/٩/٨م، ثم بعد التطبيق تم تجميع الاستمارات وتحديد الاستمارات الصالحة وبلغت (٥٣٨١) استمارة قيد التحليل.

رابعاً: نتائج الدراسة :

للوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة حول واقع الجهود التي تبذلها المملكة لنشر مواثيق القانون الدولي الانساني، قام الباحثون بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل محور من محاور الاستبانة وفقا لاستجابات أفراد العينة تم حساب درجة تحقق كل عبارة بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي الذي ينص على إذا كانت الاستجابات ثلاثية فان موافق تعطى ثلاث درجات، موافق الى حد ما تعطى درجتان، غير موافق تعطى درجة واحدة. تم استخراج حزم التكرار لكل استجابة في كل عبارة، وحساب المتوسط المرجح لكل عبارة من خلال تطبيق المعادلة التالية (ك٣ × ٣ + ك٢ × ٢ + ك١ × ١ / عدد العينة).حيث ك١ تكرار يتحقق ، ك٢ تكرار يتحقق الي حد ما ،ك٣ تكرار لا يتحقق، وقد تم تفسير النتائج في ضوء النسب التالية:

– إذا تراوح المتوسط المرجح بين (١ – ١.٦٧) كان الاتجاه (لا يتوفر) .

– إذا تراوح المتوسط المرجح بين (١.٦٨ – ٢.٣٣) كان الاتجاه (يتوفر إلى حد ما).

– إذا تراوح المتوسط المرجح بين (٢.٣٤ – ٣) كان الاتجاه (يتوفر).

نتائج استجابات عينة الدراسة لمحاور الاستبانة

المحور الأول: الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها المملكة لنشر مواثيق القانون الدولي الإنساني:

وللوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة من المواطنين والمقيمين بالمملكة حول مدى توافر الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها المملكة لنشر مواثيق القانون الدولي الانساني ، قام الباحث بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل عبارة في المحور وفقا لاستجابات أفراد العينة ويوضح جدول (٦) استجابتهم لعبارات المحور الأول.

جدول (٦) وجهة نظر أفراد العينة حول توافرالاليات والاستراتيجيات التي تستخدمها المملكة لنشر مواثيق القانون الدولي الانساني

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه	الترتيب
١	تقدم هيئات حقوق الانسان الحكومية ورش ودورات تدريبية تناقش مواثيق القانون الدولي الإنساني	٢.٤٢٣	يتوفر	٢
٢	تنظم الدولة حملات إعلامية و مواد إعلانية تشرح أمثلة واقعية تسهل استيعاب مفاهيم القانون الدولي الإنساني	١.٩٩٤	إلى حد ما	٦
٣	تصمم الهيئات الحكومية المختلفة برامج توعوية عبر قنوات الاعلام المختلفة لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وفقًا للقانون الدولي الإنساني	٢.٠٨٠	إلى حد ما	٥
٤	تعلن مواد تدريبية إلكترونية عبر المنصات الحكومية لكيفية التصرف في حالات النزاعات المسلحة وفقًا لمواثيق القانون الدولي الإنساني	٢.٤٢١	يتوفر	٣
٥	تساهم برامج التدريب المشتركة بين الجهات العسكرية والمنظمات الإنسانية في تعزيز فهم وتطبيق القانون الدولي الإنساني لدى الأفراد العاملين في القطاع العسكري	٢.٤٠	يتوفر	٤
٦	تشارك المنظمات الخيرية والإنسانية عبر أنشطة متنوعة	٢.٤٥	يتوفر	١
	المحور ككل	٢.٢٩٥	يتوفر إلى حد ما	

بناءً على النتائج السابقة يتضح ما يلي:

جاءت العبارة رقم (٦) "تشارك المنظمات الخيرية والإنسانية عبر أنشطة متنوعة" في المرتبة الاولى بمتوسط (٢.٤٥) ودرجة تحقق عالية أسفل النموذج. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الخيرية والإنسانية في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني. قد يرجع ذلك إلى قدرتها على الوصول المباشر إلى المجتمع من خلال الأنشطة الميدانية والتوعية المباشرة مع الفئات المستهدفة. هذه الأنشطة المتنوعة تُظهر تأثيرًا عمليًا وملموسًا مما يجعلها أكثر فعالية. وهناك بعض الامثلة على هذه الحملات منها مشاركة الهلال الأحمر السعودي في أنشطة إغاثية متنوعة داخل المملكة وخارجها، تقدم من خلالها خدمات صحية وتوعوية للأشخاص المتأثرين بالصراعات. هذه الأنشطة تساهم في توعية المجتمعات المحلية بالقانون الدولي الإنساني من خلال نشر الثقافة الإنسانية وتقديم المساعدات.

جاءت العبارة رقم (١) " تقدم هيئات حقوق الانسان الحكومية ورش ودورات تدريبية تناقش مواثيق القانون الدولي الإنساني " في المرتبة الثانية بمتوسط (٢.٤٢٣) ودرجة تحقق عالية. الدورات وورش العمل توفر فرصًا تفاعلية للتعلم، وهذا يُساهم في رفع مستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني، خاصة عندما تكون موجهة لمجموعة محددة من المهتمين أو المتخصصين. فهيئة حقوق الإنسان السعودية نظمت العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان ومواثيق القانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، ورش العمل التي تستهدف العاملين في القطاع القضائي والجنائي تساعد على توضيح هذه القوانين وكيفية تطبيقها.

جاءت العبارة رقم (٤) " تعلن مواد تدريبية إلكترونية عبر المنصات الحكومية لكيفية التصرف في حالات النزاعات المسلحة وفقًا لمواثيق القانون الدولي الإنساني " في المرتبة الثالثة بمتوسط (٢.٤٢١) ودرجة تحقق عالية. على الرغم من أن المواد التدريبية الإلكترونية هي وسيلة مرنة ومفتوحة للوصول إلى فئات واسعة، إلا أن التفاعل المحدود مع هذه المواد يمكن أن يقلل من تأثيرها مقارنةً بالأنشطة المباشرة مثل الورش والأنشطة الميدانية، المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني قامت بنشر مواد تدريبية حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ والنزاعات، وذلك ضمن الجهود الحكومية لتعزيز الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني. هذه المواد متاحة للجمهور والعاملين في مختلف المجالات.

العبارة رقم (٥) " تساهم برامج التدريب المشتركة بين الجهات العسكرية والمنظمات الإنسانية في تعزيز فهم وتطبيق القانون الدولي الإنساني لدى الأفراد العاملين في القطاع العسكري" في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢.٤٠) ودرجة تحقق عالية، البرامج المشتركة تعكس أهمية تعزيز الفهم العملي للقانون الدولي الإنساني في الميدان العسكري. إذ يُعَد التدريب المتخصص للعاملين في هذا المجال أمرًا حيويًا لضمان التطبيق السليم لهذه القوانين في حالات النزاع: تنظيم وزارة الدفاع السعودية برامج تدريبية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعريف العسكريين بمبادئ القانون الدولي الإنساني وكيفية التعامل مع المدنيين والمقاتلين في حالات النزاع، مما يعزز احترام حقوق الإنسان حتى في أوقات الصراع.

العبارة رقم (٣)" تصمم الهيئات الحكومية المختلفة برامج توعوية عبر قنوات الاعلام المختلفة لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وفقًا للقانون الدولي الإنساني" في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢.٠٨٠)، ودرجة تحقق متوسطة، فبالرغم أن الإعلام يمثل أداة مهمة لنشر الوعي، إلا أن تأثيره قد يكون أقل فعالية مقارنة بالورش والأنشطة المباشرة نظرًا لأن رسائل الإعلام قد لا تصل بنفس الفعالية لجميع الفئات أو قد تواجه تحديات في التفسير والاستيعاب. قنوات الإعلام الحكومية مثل القناة السعودية

أطلقت حملات توعوية عن حقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة، حيث تم بث برامج وثائقية تتناول قصصًا من الواقع تشرح كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني في المواقف اليومية.

العبارة رقم (٢)" تنظم الدولة حملات إعلامية و مواد إعلانية تشرح أمثلة واقعية تسهل استيعاب مفاهيم القانون الدولي الإنساني" حازت على الترتيب السادس والاخير بين العبارات بمتوسط (١.٩٩٤) ودرجة تحقق متوسطةقد يكون تراجع ترتيب هذه الحملات نتيجة لقلة انتشارها أو نقص في الأمثلة العملية التي تُسهل استيعاب مفاهيم القانون الدولي الإنساني. الحملات الإعلانية تحتاج إلى المزيد من العمق والاتساق حتى تتمكن من التأثير على الجمهور بشكل أكبر. تم إطلاق حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي برعاية وزارة الإعلام السعودية لتوضيح مبادئ القانون الدولي الإنساني باستخدام رسوم متحركة ومقاطع فيديو قصيرة تسرد قصصاً واقعية من النزاعات العالمية تشرح المفاهيم المعقدة بطريقة بسيطة ومباشرة.

وبالنظر الى المتوسط الكلي للمحور فقد بلغ (٢.٢٩٥) ، مما يشير الى درجة تحقق متوسطة ، فالاستراتيجيات التي تعتمد على التفاعل المباشر، مثل الأنشطة الميدانية والتدريبات، تحظى بتقدير أكبر نظرًا لتأثيرها العملي والمباشر في توعية الفئات المستهدفة. وفي المقابل، قد تحتاج الحملات الإعلامية والإعلانية إلى المزيد من التطوير من حيث المحتوى والتفاعل لجعلها أكثر فعالية. كما تعكس الأمثلة الواقعية التي ذكرها المواطنين خلال المقابلات الجهود المبذولة لتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني باستخدام طرق مختلفة، سواء كانت من خلال التدريب المباشر، المنصات الإلكترونية، أو الإعلام. برامج التدريب والأنشطة الميدانية تظهر تأثيراً أكبر لأنها تتفاعل بشكل مباشر مع الفئات المستهدفة، بينما تحتاج الحملات الإعلامية الإلكترونية إلى تحسين من حيث التفاعل والعمق لتحقيق تأثير أوسع وأشمل.

المحور الثاني: مدى تضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية:

وللوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة حول مدى مدى تضمين مواثيق القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية ، قام الباحثون بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل عبارة في المحور وفقا لاستجابات أفراد العينة ويوضح جدول (٧) استجابتهم لعبارات المحور الثاني.

جدول (٧) وجهة نظر أفراد العينة حول توفر قيادة و حوكمة التعليم الريادي الجامعي

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه	الترتيب
١	يوجد مقرر دراسي مستقل يناقش مواثيق القانون الدولي الإنساني في أي مرحل من مراحل التعليم العام	١.٤٨٢	لا يتوفر	٧
٢	يتم توضيح مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل كافٍ في مقررات التعليم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)	١.٦١٣	لا يتوفر	٦
٣	تتضمن المواد التعليمية معلومات عن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف	١.٩٤٦	إلى حد ما	٣
٤	تحتوي المناهج التعليمية على أمثلة من الواقع الدولي لشرح تطبيقات القانون الدولي الإنساني	١.٦٣٢	لا يتوفر	٥
٥	يتم تدريس القانون الدولي الإنساني بطرق تفاعلية تسهم في تعزيز وعي الطلاب بمبادئه	١.٩٧٩	إلى حد ما	١
٦	توجد فصول أو وحدات دراسية مخصصة لشرح دور المنظمات الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني	١.٩٦	إلى حد ما	٢
٧	يشجع المنهاج الدراسي الطلاب على البحث والمشاركة في فعاليات أو مسابقات متعلقة بالقانون الدولي الإنساني	١.٨٣٢	إلى حد ما	٤
المحور ككل		١.٧٧٩	إلى حد ما	

يتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

العبارة رقم (٥) "يتم تدريس القانون الدولي الإنساني بطرق تفاعلية تسهم في تعزيز وعي الطلاب بمبادئه" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (١.٩٧٩) ودرج تحقق متوسطة، مما يشير الى اقتصار تدريس موضوعات القانون الدولي الانساني خلال انشطة لامنهجية يتم فيها استخدام طرق تدريس تفاعلية مثل النقاشات الجماعية، المحاكاة، والأنشطة التطبيقية، والتي تكون عادة أكثر فعالية في ترسيخ المفاهيم. فبعض المدارس الدولية في السعودية تعتمد على ورش عمل ومحاكاة للأدوار لتعريف الطلاب بالقانون الدولي الإنساني، مما يساعدهم على استيعاب المبادئ بشكل عملي.

العبارة رقم (٦) "توجد فصول أو وحدات دراسية مخصصة لشرح دور المنظمات الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني" كانت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (١.٩٦) ودرجة تحقق متوسطة، مما يشير إلى وجود بعض الجهود لتخصيص أجزاء من المناهج الدراسية لشرح دور المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر الدولي أو الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي الإنساني. فبعض المدارس تدمج في

مناهجها وحدات تشرح دور المنظمات الإنسانية، وتربط ذلك بحملات توعوية أو مواد تعليمية على المنصات الإلكترونية.

جاءت العبارة (٣) "تتضمن المواد التعليمية معلومات عن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف" في الترتيب الثالث بمتوسط (١.٩٤٦) ودرجة تحقق متوسطة، مما يشير إلى أن المواد التعليمية تتضمن بعض الإشارات إلى الاتفاقيات الدولية. ويتضح من ذلك أن الطلاب يتعرفون على نصوص اتفاقيات جنيف وغيرها، ولكن ليس بالعمق الكافي الذي يمكنهم من استيعاب أهمية هذه الاتفاقيات في الواقع العملي. حيث يتم تدريس نصوص مختصرة من اتفاقيات جنيف في بعض المواد الدراسية، خاصة في الصفوف المتقدمة.

العبارة (٧) "يشجع المنهاج الدراسي الطلاب على البحث والمشاركة في فعاليات أو مسابقات متعلقة بالقانون الدولي الإنساني" في الترتيب الرابع بمتوسط (١.٨٢٣) ودرجة تحقق متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود بعض الجهود لتشجيع الطلاب على البحث والابتكار في مجال القانون الدولي الإنساني، وإن كانت الجهود محدودة، وقد يكون هذا التشجيع من خلال مشاريع صفية أو مسابقات محلية أو دولية، لكن هذا لا يبدو كجهد منتشر في جميع المدارس. وقد اوضحت المقابلات أن بعض الجامعات والمدارس تشارك في مسابقات تخص القانون الدولي مثل مسابقة جيسوب للمحاكاة القضائية التي تعزز وعي الطلاب بالقانون الدولي الإنساني.

جاءت العبارة (٤) "تحتوي المناهج التعليمية على أمثلة من الواقع الدولي لشرح تطبيقات القانون الدولي الإنساني" في الرتيب الخامس بمتوسط (١.٦٣٢) ودرجة تحقق منخفضة، وتشير هذه النتيجة إلى أن المناهج تحتوي على بعض الأمثلة من الواقع لتوضيح تطبيقات القانون الدولي الإنساني، لكنها ليست بالقدر الكافي. فهناك بعض المبادرات القليل في المدارس والجامعات والتي تعرض بعض الأمثلة من النزاعات الدولية مثل الأزمة السورية أو حرب اليمن، لتوضيح كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني في تلك السياقات.

العبارة (٢) "يتم توضيح مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل كافٍ في مقررات التعليم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي" في الترتيب السادس بمتوسط (١.٦١٣) ودرجة تحقق ضعيفة، هذه النتيجة تشير إلى ضعف توضيح مبادئ القانون الدولي الإنساني في المقررات الدراسية. ففي بعض المناهج، يتم التطرق إلى القانون الدولي الإنساني بشكل سطحي وغير عميق، مما يؤدي إلى ضعف المعرفة والفهم لدى الطلاب.

العبارة (١) "يوجد مقرر دراسي مستقل يناقش مواثيق القانون الدولي الإنساني في أي مرحلة من مراحل التعليم العام"، مما يدل على عدم وجود مقرر دراسي مستقل يناقش مواثيق القانون الدولي الإنساني في أي مرحلة من مراحل التعليم العام. فعدم تخصيص مقرر كامل يحد من قدرة الطلاب على التعمق في دراسة هذه المواثيق وفهم تطبيقاته. فقد اوضحت المقابلات أنه لا يوجد في المملكة مقررات دراسية تركز بشكل مستقل على القانون الدولي الإنساني، حيث يتم التطرق له فقط ضمن مقررات أخرى كالتاريخ أو الدراسات الاجتماعية بشكل غير مكثف.

وبشكل عام تظهر نتائج المحور ككل أن هناك تفاوتاً كبيراً في مدى تضمين مبادئ القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية. بينما توجد جهود لتدريس هذه المبادئ بطرق تفاعلية أو ضمن وحدات دراسية خاصة، إلا أن نقص المقررات المستقلة والمعالجة المتعمقة لهذه المواثيق يعوق تحقيق الفهم الشامل لدى الطلاب أسفل النموذج.

المحور الثالث : دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني:

وللوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة حول دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني، قام الباحثون بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل عبارة في البعد وفقا لاستجابات أفراد العينة ويوضح جدول (٨) استجابتهم لعبارات المحور الثالث.

جدول (٨) دور الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز الوعي بمواثيق القانون الدولي الإنساني

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه	الترتيب
١	تؤدي المنظمات الدولية دورًا فعالاً في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني في المملكة	٢.٤٩٤	يتوفر	٢
٢	توجد شراكات معلنة بين المملكة ومنظمة الأمم المتحدة لدعم برامج التوعية والتدريب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتوسيع نطاق تأثيرها	٢.٤٦٢	يتوفر	٤
٣	تتوافر مذكرات تفاهم بين المنظمات الحكومية المحلية والدولية لتحقيق تعاون فعال لتعزيز التثقيف والتدريب على مواثيق القانون الدولي الإنساني	٢.٤٨١	يتوفر	٣
٤	تتعاون الهيئات الأكاديمية الدولية والمحلية في دعم البرامج الدراسية التي تركز على نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني بين الطلاب والشباب	٢.١	إلى حد ما	٦
٥	تعقد شراكات بين المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لتحسين نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني بين أفراد المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات	٢.٤	يتوفر	٥

٦	تتعاون المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية، مثل هيئة الهلال الأحمر السعودي، لتنظيم فعاليات وبرامج تهدف إلى تعزيز الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني	٢.٥٤٤	يتوفر	١
	المحور ككل	٢.٤١٥		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

جاءت العبارة (٦) "تتعاون المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية، مثل هيئة الهلال الأحمر السعودي، لتنظيم فعاليات وبرامج تهدف إلى تعزيز الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني" في الترتيب الاول بمتوسط (٢.٥٤٤) ودرجة تحقق عالية، مما يشير إلى أن المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية، مثل هيئة الهلال الأحمر السعودي، تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني. فالمؤسسات المحلية تقوم بتنظيم فعاليات ميدانية، مثل دورات الإسعافات الأولية في الأزمات والنزاعات، وهو دور فعّال يساهم في تعزيز الوعي بين أفراد المجتمع. كما يقدم الهلال الأحمر السعودي برامج تدريبية في المدارس والجامعات، وكذلك في المناطق الحدودية لتدريب السكان المحليين على كيفية التصرف في حالات الطوارئ.

العبارة (١) "تؤدي المنظمات الدولية دورًا فعالاً في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني في المملكة " في الترتيب الثاني بمتوسط (٢.٤٩٤) ودرجة تحقق مرتفعة، مما يشير إلى أن المنظمات الدولية تقوم بدور فعّال في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني داخل المملكة، بما يعزز الجهود المحلية. حيث تتعاون المملكة مع منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الأمم المتحدة في نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني. ومن الامثلة على ذلك تلك البرامج التدريبية الي عقدت بالتعاون بين المنظمات الدولية والحكومة السعودية في الجامعات مثل جامعة الامير سلطام بن عبد العزيز.

العبارة (٣) "تتوافر مذكرات تفاهم بين المنظمات الحكومية المحلية والدولية لتحقيق تعاون فعال لتعزيز التثقيف والتدريب على مواثيق القانون الدولي الإنساني" جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط (٢.٤٧١)، ودرجة تحقق مرتفعة، مما يعكس وجود تعاون موثق من خلال مذكرات تفاهم بين الجهات المحلية والدولية. حيث وقعت المملكة منذ ٢٠١٢ عدد من مذكرات التفاهم مع منظمات دولية مثل اليونيسف والصليب الأحمر لنشر مبادئ القانون الدولي في مؤسسات التعليم.

العبارة (٢) "تعقد شراكات بين المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لتحسين نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني بين أفراد المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات" في الترتيب الرابع بمتوسط (٢.٤٦٢) ودرجة تحقق عالية ، مما يشير إلى وجود بعض الشراكات بين المنظمات الإنسانية لتحسين نشر الوعي، خصوصًا بين الفئات الأكثر حاجة مثل النساء والأطفال. فغالبًا ما يتم التركيز على الفئات

المتأثرة بشكل مباشر من النزاعات من خلال جهود إنسانية تتعاون فيها المنظمات المحلية والدولية. ومن الامثلة على ذلك برامج الإغاثة التي تقدمها المنظمات الدولية بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي في المناطق المتضررة من الأزمات الإنسانية.

العبارة (٥) "توجد شراكات معلنة بين المملكة ومنظمة الأمم المتحدة لدعم برامج التوعية والتدريب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتوسيع نطاق تأثيرها" في الترتيب الخامس بمتوسط (٢.٤) ، وتشير هذه النتيجة إلى وجود شراكات معلنة بين المملكة والأمم المتحدة لدعم برامج التدريب والتوعية، لكنها قد لا تكون منتشرة بشكل واسع كما هو متوقع. ومثال على ذلك اتفاقيات الشراكة بين المملكة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لتدريب الأفراد في المناطق الحدودية المتأثرة بالنزاعات.

وبشكل عام، تظهر النتائج المحور ككل أن هناك جهودًا كبيرة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني في المملكة. يعتبر التعاون بين الهلال الأحمر السعودي والمنظمات الإنسانية، سواء المحلية أو الدولية، الأكثر فعالية وتأثيرًا. في المقابل، يبدو أن هناك حاجة لمزيد من التركيز على تعزيز التعاون الأكاديمي وتطوير شراكات مع الجامعات الدولية والمحلية لدعم برامج التوعية بالقانون الدولي الإنساني.

المحور الرابع: دور الجهات الحكومية في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني:

وللوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة بجامعة الوادي الجديد حول دور الجهات الحكومية في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني ، قام الباحث بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل عبارة في المحور وفقا لاستجابات أفراد العينة ويوضح جدول (٩) استجابتهم لعبارات المحور الرابع.

جدول (٩) دور الجهات الحكومية في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه	الترتيب
١	تسهم اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني في تقديم برامج تدريبية لنشر الثقافة القانونية بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني	٢.٤١	يتوفر	٢
٢	تبذل هيئة الهلال الأحمر السعودي جهود واضحة لتعزيز فهم الجمهور لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان	٢.٣٦	يتوفر	٣
٣	تعمل وزارة الإعلام على استخدام الوسائل والمنصات الرقمية لنشر مواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين والمقيمين	٢.٣٥٤	يتوفر	٤

٤	تسهم وزارة الخارجية في تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير برامج توعوية وتدريبية تهدف إلى التعريف بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة	٢.٣٥٤	يتوفر	٤
٥	تتبنى الجهات العسكرية استراتيجيات تستند إلى القانون الدولي الإنساني في التدريب والتوجيه للقوات المسلحة	٢.٣٦٣	يتوفر	١
٦	تتعاون وزارة التعليم واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية لتعريف الطلاب والمعلمين بمبادئ القانون الدولي الإنساني	٢.٠٠٢	إلى حد ما	٥
المحور ككل		٢.٣٣	الى حد ما	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

العبارة رقم (٥) "تتبنى الجهات العسكرية استراتيجيات تستند إلى القانون الدولي الإنساني في التدريب والتوجيه للقوات المسلحة" في المرتبة الأولى بمتوسط (٢.٤٦٣) ودرجة تحقق عالية، مما يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجهات العسكرية في تطبيق القانون الدولي الإنساني من خلال استراتيجيات التدريب والتوجيه. يعود ذلك إلى الاهتمام الكبير بتدريب القوات المسلحة على مبادئ القانون الدولي الإنساني لضمان الالتزام بتلك المبادئ في النزاعات المسلحة. ومن الأمثلة على ذلك ما تم تنظيمه من دورات تدريبية بالتعاون بين وزارة الدفاع السعودية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لرفع وعي الجنود حول القانون الدولي الإنساني، خاصة في النزاعات الإقليمية.

العبارة (١) "تسهم اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني في تقديم برامج تدريبية لنشر الثقافة القانونية بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (٢.٤١) ودرجة تحقق عالية. حيث تسهم اللجنة الدائمة بدور فعال في نشر الثقافة القانونية، مما يجعلها جهة محورية في تعزيز وعي الجهات المختلفة بالقانون الدولي الإنساني، وتعمل اللجنة على توفير برامج تدريبية لمختلف قطاعات المجتمع لضمان فهم القوانين والمواثيق الدولية. ومن الامثلة على ذلك البرامج التدريبية التي تشرف عليها اللجنة بالتعاون مع منظمات دولية، مثل الصليب الأحمر الدولي والموجهة لموظفي القطاع الحكومي.

العبارة (٢) "تبذل هيئة الهلال الأحمر السعودي جهود واضحة لتعزيز فهم الجمهور لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان" حازت على المرتبة الثالثة بمتوسط (٢.٣٦) ودرجة تحقق عالية، فالهيئة تعتمد على تقديم برامج توعوية تستهدف الجمهور الواسع من خلال ورش العمل وحملات التوعية. حيث تنظم اللجنة حملات توعية في المدارس والجامعات للتعريف بمبادئ القانون الإنساني وكيفية التعامل مع حالات الطوارئ والنزاعات.

العبارة (٣) "تعمل وزارة الإعلام على استخدام الوسائل والمنصات الرقمية لنشر مواثيق القانون الدولي الإنساني بين المواطنين والمقيمين"، والعبارة (٤) " تسهم وزارة الخارجية في تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير برامج توعوية وتدريبية تهدف إلى التعريف بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة" حازتا على الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢.٣٥٤) بدرجة تحقق عالية تشير إلى أن وزارة الإعلام ووزارة الخارجية تبذلا جهودًا ملموسة لنشر الوعي عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، لكنها تحتاج إلى تعزيز هذه الجهود. فقد تم إطلاق حملات إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لشرح مبادئ القانون الدولي الإنساني وتنظيم ندوات إلكترونية بالتعاون مع الهيئات الدولية.

العبارة (٦) "تتعاون وزارة التعليم واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية لتعريف الطلاب والمعلمين بمبادئ القانون الدولي الإنساني" جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط (٢.٠٢) ودرجة تحفف متوسطة، مما يعكس الحاجة لتعزيز التعاون بين وزارة التعليم والصليب الأحمر لتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف الطلاب والمعلمين.

ويلاحظ من نتائج المحور ككل أن هناك جهودًا واضحة تقوم بها الهيئات الحكومية والعسكرية والمنظمات الإنسانية في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني. الجهات العسكرية واللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني والهلال الأحمر السعودي تلعب أدوارًا مهمة في هذا المجال. من ناحية أخرى، التعاون بين وزارة التعليم والهيئات الدولية يحتاج إلى تعزيز ليصبح أكثر فعالية، خصوصًا فيما يتعلق بالتوعية في المؤسسات التعليمية.

المحور الخامس : التحديات والعقبات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة العربية السعودية:

وللوصول إلى وجهة نظر أفراد العينة من المواطنين حول درجة توفر التحديات والعقبات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة العربية السعودية، قام الباحثون بحساب عدد التكرارات والمتوسط لكل عبارة في المحور وفقا لاستجابات أفراد العينة، ويوضح جدول (١٠) استجابتهم لعبارات المحور الخامس.

جدول (١٠) التحديات والعقبات التي تواجه جهود التوعية بمواثيق القانون الدولي الإنساني في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه	الترتيب
١	تواجه حملات التوعية بالقانون الدولي الإنساني صعوبة في الوصول إلى جميع شرائح المجتمع	٢.٠٧٥	إلى حد ما	١
٢	تعاني البرامج التوعوية من نقص في التمويل والموارد اللازمة لتوسيع نطاقها	١.٤٢٧	لا يتوفر	٦
٣	تفتقر الدولة للمتابعة المستمرة وتقييم برامج التوعية بالقانون الدولي الإنساني	١.٤٦٦	لا يتوفر	٥
٤	توجد فجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي للقانون الدولي الإنساني والتي تعتبر عقبة في تعزيز الوعي الكامل بمبادئه	١.٥٢٧	لا يتوفر	٣
٥	يعوق ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية تطوير حملات توعية فعالة ومستدامة	١.٤٩٤	لا يتوفر	٤
٦	توجد مقاومة مجتمعية لتقبل بعض مفاهيم القانون الدولي الإنساني نتيجة سوء الفهم أو نقص المعلومات	١.٥٣٧	لا يتوفر	٢
	المحور ككل	١.٥٩	لا يتوفر	

يتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

العبارة (١) "تواجه حملات التوعية بالقانون الدولي الإنساني صعوبة في الوصول إلى جميع شرائح المجتمع" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (٢.٠٧٥) ودرجة تحقق متوسطة ، مما يشير إلى أن هناك تحديات واضحة في وصول حملات التوعية إلى جميع شرائح المجتمع. وقد يعود ذلك إلى عدم كفاية الوسائل المتاحة أو عدم استهداف كافة الفئات بشكل فعال، مما يصعّب الوصول إلى بعض الشرائح مثل الفئات الريفية أو غير المتعلمة. فالمناطق الريفية أو النائية في المملكة قد لا تستفيد من حملات التوعية بنفس القدر الذي تستفيد منه المناطق الحضرية.

العبارة (٦) "توجد مقاومة مجتمعية لتقبل بعض مفاهيم القانون الدولي الإنساني نتيجة سوء الفهم أو نقص المعلومات" جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط (١.٥٣٧) ودرجة تحقق ضعيفة. هذه النتيجة تشير إلى وجود مقاومة اجتماعية أو عدم تفهم بعض فئات المجتمع لمفاهيم القانون الدولي الإنساني، ما يؤثر على نجاح حملات التوعية. و قد يكون ذلك ناتجًا عن سوء الفهم حول تطبيقات القانون الدولي الإنساني

أو الخوف من تأثيره على الممارسات التقليدية أو الثقافية. فبعض الأفراد قد يعتقدون أن القانون الدولي الإنساني يتعارض مع القوانين المحلية أو التقاليد، مما يسبب رفضًا لبعض مفاهيمه.

العبارة (٤) "توجد فجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي للقانون الدولي الإنساني والتي تعتبر عقبة في تعزيز الوعي الكامل بمبادئه" كانت في الترتيب الثالث بمتوسط (١.٥٢٧) ودرجة تحقق ضعيفة. وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك فجوة بين ما يُدرَّس في المناهج النظرية وما يتم تطبيقه فعليًا. وقد تكون المناهج الدراسية غير متكاملة مع الأنشطة العملية أو التطبيقات الحقيقية للقانون، مما يصعّب استيعاب الطلاب له بشكل شامل. فدراسة القانون الدولي الإنساني تظل نظرية في معظم المدارس والجامعات، بدون وجود فرص للتطبيق العملي في مواقف ميدانية أو محاكاة.

العبارة (٥) "يعوق ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية تطوير حملات توعية فعالة ومستدامة" جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط (١.٤٩٤) ودرجة تحقق ضعيفة مما يؤكد وجود تنسيق بين الأطراف المختلفة لتطوير حملات توعية فعالة.

العبارة (٣) "توجد متابعة مستمرة وتقييم لبرامج التوعية بالقانون الدولي الإنساني" جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط (١.٤٦٦)، ويشير هذا المتوسط إلى أن هناك حاجة إلى متابعة مستمرة لبرامج التوعية لضمان تحسين الأداء وزيادة الفعالية. فقلة التقييم أو عدم وجود آليات متابعة واضحة قد يؤثر سلبًا على استدامة هذه البرامج، مما يتطلب تحسين الرقابة والتطوير المستمر.

بشكل عام، يتضح أن التحديات الأكبر التي تواجه حملات التوعية بالقانون الدولي الإنساني تشمل صعوبة الوصول إلى جميع شرائح المجتمع، ووجود مقاومة مجتمعية نتيجة سوء الفهم. في المقابل، قضايا التمويل ليست بالتحديات الرئيسية، على الرغم من أنها قد تؤثر على توسيع نطاق البرامج بالإضافة الى حاج تلك البرامج الى الرقابة والمتابعة المستمرة لقياس المردود وقياس مدى تحقق النتائج المستهدفة من هذه البرامج في نشر مواثيق القانون الدولي الانساني.

خامساً: خلاصة النتائج:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال تحليل الوثائق والدراسات والبحوث وتصريحات المسئولين في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان بصفة عامة، يمكن استخلاص أن المملكة العربية السعودية تعمل بجد لتعزيز ونشر القانون الدولي الإنساني من خلال عدة جهود، من أبرزها:

- المملكة دعمت النشر العلمي حول القانون الدولي الإنساني وأهمية تطبيقه على المستويين المحلي والإقليمي.

- **اعتماد مادة القانون الدولي الإنساني في الكليات العسكرية ودورات متخصصة لضباط الجيش، يعزز التزام المملكة بتطبيق هذا القانون.**
- **نفذت المملكة شراكات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر يشمل تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية، مثل الورشة التي نظمت في الطائف، لتعريف القوات العسكرية بمبادئ القانون الدولي الإنساني.**
- **اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني: تأسست هذه اللجنة لتعزيز نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني داخل المملكة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية.**
- **هيئة الهلال الأحمر السعودي تؤدي دورًا مهمًا في نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني من خلال تقديم المساعدات الإنسانية داخل وخارج المملكة، وتنظيم دورات تدريبية لتعريف المجتمع بالقانون.**

نتائج الدراسة الميدانية:

يتضح من نتائج الدراسة الميدانية الآتي:

- **المنظمات الخيرية والإنسانية تؤدي دوراً مهماً وفعالاً في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني من خلال الأنشطة الميدانية.**
- **تقدم هيئات حقوق الإنسان الحكومية ورش عمل ودورات تدريبية، مما يساهم في رفع مستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني.**
- **توفر المنصات الحكومية مواد تدريبية إلكترونية، لكنها تحتاج إلى مزيد من التفاعل لضمان التأثير.**
- **برامج التدريب المشتركة بين الجهات العسكرية والمنظمات الإنسانية تساهم في فهم وتطبيق القانون الدولي الإنساني في المجال العسكري بشكل واضح.**
- **الحملات الإعلامية وبرامج التوعية عبر الإعلام لها تأثير محدود مقارنة بالأنشطة التفاعلية والمباشرة.**
- **المناهج التعليمية في السعودية لا تحتوي على مقررات مستقلة أو معالجة عميقة لمواثيق القانون الدولي الإنساني.**
- **الأمثلة العملية لتطبيقات القانون الدولي الإنساني في المناهج محدودة وغير كافية لتعزيز الفهم العميق.**
- **هناك بعض الجهود لتضمين مبادئ القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية، لكنها غير كافية في معظم المراحل الدراسية.**

- **التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية مثل الهلال الأحمر السعودي واللجنة الدولية للصليب الأحمر يساهم في تعزيز الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني.**
- **هناك مذكرات تفاهم بين المملكة والمنظمات الدولية لتعزيز برامج التدريب والتثقيف المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.**
- **هناك شراكات للمملكة مع المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية تركز على نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، خاصة بين الفئات الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات.**
- **المنظمات الدولية تقوم بدور فعال في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني داخل المملكة، بالتعاون مع الجهات المحلية.**
- **الاستراتيجيات التي تعتمد على التفاعل المباشر مثل الورش والأنشطة الميدانية تحقق نتائج أكثر فعالية مقارنة بالوسائل الإعلامية والإلكترونية.**
- **هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتضمين مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل أعمق وأكثر تفاعلاً في المناهج التعليمية.**
- **الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية تلعب دوراً محورياً في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني وتعزيز التدريب والتثقيف في هذا المجال.**

سادساً: استراتيجيات مقترحة لتحسين جهود المملكة في نشر مواثيق القانون الدولي الانساني:

بناءً على النتائج السابقة التي تم التوصل اليها من الدراسة النظرية والميدانية، تم اقتراح عدد من الاستراتيجيات المستدامة والفاعلة التي قد تعزز وتزيد من فاعلية جهود المملكة في نشر مواثيق القانون الدولي الإنساني:

- **استخدام القنوات الإعلامية الرقمية والتقليدية بشكل أكثر فاعلية، مثل البث الإذاعي والتلفزيوني، ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الشرائح المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تنظيم حملات ميدانية تستهدف المجتمعات الريفية بالتعاون مع المنظمات المحلية، و تنظيم قوافل توعية متنقلة إلى المناطق البعيدة لتعريف المواطنين بمفاهيم القانون الدولي الإنساني.**
- **تصميم سيناريوهات محاكاة وتدريبات عملية للطلاب والمتدربين في القطاعات المختلفة، مع توضيح كيفية تطبيق القانون في حالات النزاعات الإنسانية، بالتعاون مع الجهات الأكاديمية والعسكرية. بالاضافة الى تنظيم ورش عمل عملية للمدارس والجامعات بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطبيق السيناريوهات الإنسانية الواقعية.**

- **إنشاء لجنة مشتركة دائمة تجمع بين الوزارات الحكومية (مثل وزارة التعليم والإعلام) والمنظمات الدولية كالصليب الأحمر، لتنسيق الحملات التوعوية وتحديد الأهداف المشتركة.**
- **إنتاج برامج وثائقية ومسابقات حول القانون الدولي الإنساني يتم عرضها على التلفزيون الوطني ووسائل التواصل الاجتماعي.**
- **تنظيم تقييمات دورية لقياس مدى استيعاب وفهم المواطنين لمبادئ القانون الدولي الإنساني، مع العمل على تعديل البرامج بناءً على هذه التقييمات. يمكن استخدام استبيانات واستطلاعات رأي دورية بعد كل حملة إعلامية أو ورشة عمل لمعرفة مدى تأثيرها على الجمهور وتعديل الاستراتيجيات بناءً على النتائج.**
- **تنظيم مسابقة سنوية على مستوى المدارس بالتعاون مع وزارة التعليم حول أفضل مشروع طلابي يتناول مفاهيم القانون الدولي الإنساني، مما يعزز من وعي الطلاب ويحفزهم على التفاعل.**
- **زيادة المحتوى المتعلق بمبادئ القانون الدولي الإنساني في المواد التعليمية مثل التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية.**
- **عقد شراكات بين الصليب الأحمر السعودي والصليب الأحمر الدولي لتنظيم أنشطة توعوية تستهدف الشباب والفئات المجتمعية المتأثرة بالنزاعات.**
- **إنشاء تطبيق إلكتروني يشرح مفاهيم القانون الدولي الإنساني بطريقة تفاعلية ويقدم اختبارات قصيرة لتعزيز الفهم بين مستخدميه.**
- **إدراج مادة "حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني" ضمن المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية، مع تنظيم ورش عمل تطبيقية حول الموضوع.**
- **تنفيذ برامج تدريب مشتركة بين القوات المسلحة السعودية ومنظمات حقوق الإنسان لتعريفهم بأفضل الممارسات في تطبيق القانون الدولي الإنساني.**

سابعاً: توصيات الدراسة:

- **تعزيز حملات التوعية لتشمل جميع شرائح المجتمع بما في ذلك المناطق النائية والمجتمعات الريفية من خلال قنوات متنوعة.**
- **تطوير برامج تدريبية تعتمد على الممارسة العملية لنقل مفاهيم القانون الدولي الإنساني من النظرية إلى التطبيق.**
- **زيادة مشاركة المنظمات المحلية والدولية في حملات التوعية بالقانون الدولي الإنساني من خلال تكثيف الأنشطة الميدانية وورش العمل.**

- **إنشاء آليات تقييم مستمرة لبرامج التوعية وضمان تحسين الأداء بناءً على مخرجات التقييم.**
- **توقيع مذكرات تفاهم بين وزارة التعليم ومنظمات مثل الصليب الأحمر لتنظيم دورات وورش عمل تعليمية حول القانون الدولي الإنساني بشكل دوري.**
- **إدراج مواد تعليمية مستقلة في المراحل التعليمية المختلفة (ابتدائي، متوسط، ثانوي) تركز على مبادئ القانون الدولي الإنساني.**
- **تخصيص ميزانيات إضافية لتمويل برامج التوعية بالقانون الدولي الإنساني بشكل مستدام، وضمان استمرارية البرامج وتوسيع نطاقها.**
- **زيادة الاعتمادات المالية للهيئات المختصة في مجال التوعية بالقانون الدولي الإنساني لتمكينها من إنتاج محتوى إعلامي تعليمي أكثر تطورًا وتنظيم حملات مستدامة.**
- **تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية، المنظمات الدولية، والجهات التعليمية لضمان تطوير برامج توعية فعالة ومستدامة.**
- **توسيع استخدام المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية لنشر مواد توعوية وتدريبية حول القانون الدولي الإنساني.**

الشكر:
"The authors extend their appreciation to Prince Sattam bin Abdulaziz University for funding this research work through the project number (PSAU/2024/02/30621)"

المراجع

أحمد أبو الوفا (٢٠٠٦). *الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني*، القانون الدولي الانساني، القاهرة: اللجنة الدولي للصليب الاحمر

إسماعيل عبد الرحمن (٢٠٠٦). *الأسس الاولية للقانون الدولي*، القاهرة : اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أنصاف بن عمران. (٢٠١٢). *دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني*. دار الخلوانية للنشر والتوزيع.

جان بيكتيه (١٩٨٦) *القانون الدولي الانساني وحماية ضحايا الحرب*، معهد هنري دوفان، جنيف.

حسان حمزة لعور (٢٠١٣). أهمية نشر القانون الدولي الإنساني كآلية لتحقيق الإنسانية زمن النزاعات المسلحة. جامعة باتنة، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، (٢٩). ٢٥٧-٢٩٢.

دليل اسفير(٢٠١٨). *الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية*. جمعية السفير للنشر.

سعد علي عبد الرحمن البشير. (٢٠١٨). دور الإعلام في الحماية القانونية للأطفال في النزاعات المسلحة: التقارير الإخبارية في الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة أنموذجاً. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، (١٤). ٣١٢-٣٣١.

شريف عتلم (٢٠٠١). *محاضرات في القانون الدولي الإنساني* .اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عادل خالدي (٢٠١٨). دور الإعلام في نشر القانون الدولي الإنساني .*مجلة جيل حقوق الإنسان*، (٢٦)

عبد العزيز الواصل (١٤٤١). *المملكة تولي أهمية قصوى لتعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني*، وكالة الانباء السعودية، الرياض متاح على الرابط التالي https://www.spa.gov.sa/2009875

عبد علي محمد سوادي (٢٠١٧). *مبادئ القانون الدولي الانساني*. دار المنهل للنشر والتوزيع

عبدالله بن عمر بالبيد(٢٠٢١). حقوق المدنيين أثناء النزاعات المسلحة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، *مجلة قضاء*، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، (٢٢)، ٢٣١-٢٩٩

عمر سعد الله (٢٠٠٢). *القانون الدولي الانساني/ وثائق واراء*، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

محمد نور فرحات (٢٠٠٠). *تاريخ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان*. القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.

مشعل حمود عبدالله الثنيان (٢٠١٧). آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية: دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير، الجامعة الاردنية.

منظمة الأمم المتحدة. (٢٠١١). *الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح* .منشورات الأمم المتحدة، مكتب.

منظمة الصليب الأحمر. (١٩٨٥). *القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني .منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر*، جنيف – يوليو.

نبيل عبدالفتاح عبدالعزيز قوطه (٢٠٢١). *المدخل لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني*، القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزي

نزار العنبكي (٢٠١٣). *القانون الدولي الانساني*، عمان: دار وائل للنشر.

هيئة التحرير (٢٠١٤). المؤتمر الدولي الرابع حول التربية على القانون الدولي الإنساني: التوصيات. *مجلة جيل حقوق الإنسان*، (٤). ٤٩٠-٥٠٢.

Clapham, A. (2012*). The Oxford Handbook of International Law in Armed Conflict*. Oxford University Press.

Henckaerts, J.-M., & Doswald-Beck, L. (2005). *Customary International Humanitarian Law*. Cambridge University Press.

International Committee of the Red Cross. (2020). *What is International Humanitarian Law?* Retrieved fromhttps://www.icrc.org

Sassòli, M. (2019). *International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions to Problems Arising in Warfare*. Edward Elgar Publishin.